

٧- كتاب الجمعة^(١)

(١) يقال بضم الميم وإسكانها وفتحها حكاهن الفراء والواحدي وغيرهما، ووجهوا الفتح بأنها تجمع الناس ويكثرون فيها كما يقال همزة ولمزة لكثرة الهمز واللمز ونحو ذلك، سميت جمعة لاجتماع الناس فيها، وكان يوم الجمعة في الجاهلية يسمى العروبة.

١- (٨٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحِ بْنِ الْمُهَاجِرِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ»^(١). [أخرجه البخاري: ٨٧٧].

(١) قوله ﷺ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». وفي رواية: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» وهذه الثانية عمولة على الأول معناها: مَنْ أَرَادَ الْحُجَّةَ فَلْيَغْتَسِلْ وفي الحديث الآخر بعده: «غَسَلَ الْجُمُعَةَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ» والمراد بالعملة البالغ وفي الحديث الآخر: «حَقٌّ لِلَّهِ عَلَى مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةٍ أَيَّامٍ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ». وفي الحديث الآخر: «لَوْ أَنْتُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا» وفي رواية: «لَوْ اغْتَسَلْتُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

٢- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ»^(٢). [أخرجه البخاري: ٨٩٤ و ٩١٩].

(١) قوله: «وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ» فيه استحباب المنبر للخطبة فإن تعذر فليكن على موضع عال ليبلغ صوته جميعهم ولينفرد فيكون أوقع في النفوس، وفيه أن الخطيب يكون قائماً، وسمي منبراً لارتفاعه من المنبر وهو الارتفاع.

(٢) واختلف العلماء في غسل الجمعة فحكى وجوه عن طائفة من السلف حكوه عن بعض الصحابة، وبه قال أهل الظاهر، وحكاه ابن المنذر عن مالك، وحكاه الخطابي عن الحسن البصري ومالك، وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الأمصار إلى أنه سنة مستحبة ليس بواجب، قال القاضي: وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه، واحتج من أوجبه بظواهر هذه الأحاديث، واحتج الجمهور بأحاديث صحيحة منها

حديث الرجل الذي دخل وعمر يخطب وقد ترك الغسل وقد ذكره مسلم، وهذا الرجل هو عثمان بن عفان جاء ميبساً في الرواية الأخرى، ووجه الدلالة: أن عثمان فعله وأقره عمر وحاضروا الجمعة وهم أهل الحل والعقد، ولو كان واجباً لما تركه ولا لمزوه.

ومنها قوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَنَعِمَتْ وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْفَسَلُ أَفْضَلُ» حديث حسن في السنن مشهورة، وفيه دليل على أنه ليس بواجب ومنها قوله ﷺ: «لَوْ اغْتَسَلْتُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» وهذا اللفظ يقتضي أنه ليس بواجب لأن تقديره لكان أفضل وأكمل ونحو هذا من العبادات، وأجابوا عن الأحاديث الواردة في الأمر به أنها محمولة على التذنب جمعاً بين الأحاديث.

٢- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٢- () وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

٣- (٨٤٥) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ، بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَادَاهُ عُمَرُ: «أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ؟» فَقَالَ: «إِنِّي شِغِلْتُ الْيَوْمَ، فَلَمْ أَتَقَلِّبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ النِّدَاءَ»^(٣)، فَلَمْ أَرِدْ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ^(٤). قَالَ عُمَرُ: «وَالرُّضْوَةُ أَيْضاً»^(٥) وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ! [أخرجه البخاري: ٨٧٨].

(١) قوله: «أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ» قاله توبيخاً له وإنكاراً لتأخره إلى هذا الوقت، فيه تنفد الإمام رعيته وأمرهم بمصالح دينهم والإنكار على مخالف السنة وإن كان كبير القدر، وفيه جواز الإنكار على الكبار في جمع من الناس، وفيه جواز الكلام في الخطبة.

(٢) قوله: «سَمِعْتُ النِّدَاءَ» هو بكسر النون وضمها والكسر أشهر.

(٣) فيه إلعذار إلى ولادة الأمور وغيرهم، وفيه إياحة الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء، وفيه إشارة إلى أنه إنما ترك الغسل لأنه يستحب، فرأى اشتغاله بقصد الجمعة أولى من أن يجلس للغسل بعد النداء ولهذا لم يأمره عمر بالرجوع للغسل.

(٤) قوله: «وَالرُّضْوَةُ أَيْضاً» هو منصوب أي وتوضأت الرضوة فقط قاله الأزهري وغيره.

٤- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ

مُسْلِم، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أَبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا». (أخرجه البخاري: ٩٠٢ و ٢٠٧١).

(١) قوله: «يتأبون الجمعة» أي يأتونها.

(٢) قوله: «فيأتون في العباء» هو بالمد جمع عباءة بالمد وعباءة بزيادة ياء لفتان مشهورتان.

٦- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ أَهْلَ عَمَلٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كَفَاءٌ^(١)، فَكَانُوا يَكُونُ لَهُمْ ثَقَلٌ^(٢)، فَقِيلَ لَهُمْ: لَسَوْا غَسَلْتُمْ^(٣) يَوْمَ الْجُمُعَةِ. (أخرجه البخاري: ٩٠٣).

(١) قوله: «ولم يكن لهم كفاء» هو بضم الكاف جمع كاف كفاض وقضاة وهم الخدم الذين يكفونهم العمل.

(٢) قوله: «لهم ثقل» هو بناء مثناة فوق ثم فاء مفتوحتين أي راحنة كريهة.

(٣) قوله ﷺ: «للو الذين جاؤوا ولهم الريح الكريهة: «لو اغتسلتم» فيه أنه يتدب لمن أراد المسجد أو مجالسة الناس أن يجتنب الريح الكريهة في بدنه وثوبه.

٢- باب الطيب والسواك يوم الجمعة

٧- (٨٤٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ، أَنَّ سَعِيدَ ابْنَ أَبِي هِلَالٍ وَبُكَيْرَ ابْنَ الْأَشْجِ، حَدَّثَاهُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ ابْنِ الْمُتَكِدِّرِ، عَنْ عَمْرُو ابْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

عَنْ أَبِي، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَسِوَاكَ، وَيَمْسُ مِنَ الطَّيْبِ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ^(١)...»
إِلَّا أَنْ بُكَيْرًا لَمْ يَذْكُرْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ. وَقَالَ فِي الطَّيْبِ: وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرَاةِ. (أخرجه البخاري: ٨٨٠. وانظر ما قبل الحديث السابق).

(١) هكذا وقع في جميع الأصول غسل يوم الجمعة على كل محتلم وليس فيه ذكر واجب. وقوله ﷺ: «وسواك ويمس من الطيب» معناه ويمس السواك ويمس الطيب ويجوز مس بفتح الميم وضما. وقوله ﷺ: «ما قدر» عليه قال القاضي: محتمل لتكثيره، ومحتمل لتأكيد حتى يفعله بما أمكنه، ويؤيده قوله: «ولو من طيب المرأة» وهو المكروه للرجال، وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه، فأباحه للرجل هنا للضرورة لعدم غيره، وهذا يدل على تأكيد والله أعلم.

٨- (٨٤٨) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَائِيُّ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ

حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَعَرَضَ بِهِ عَمْرُو، فَقَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ النِّدَاءِ! فَقَالَ عُثْمَانُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا زِدْتُ حِينَ سَمِعْتُ النِّدَاءَ أَنْ تَوْضَأْتُ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ، فَقَالَ عَمْرُو: وَالْوَضُوءُ أَيْضًا! أَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ»^(١). (أخرجه البخاري: ٨٨٢).

(١) قوله ﷺ: «إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل وغسل الجمعة واجب على كل عظم» فالحديث الأول ظاهر في أن الغسل مشروع لكل من أراد الجمعة من الرجال سواء البالغ والصبي المميز. والثاني: صريح في البالغ. وفي أحاديث أخر الفاظ تقتضي دخول النساء كحديث «ومن اغتسل فالغسل أفضل» فيقال في الجمع بين الأحاديث أن الغسل يستحب لكل مرید الجمعة ومتأكد في حق الذكور أكثر من النساء لأنه في حقهن قريب من الطيب، ومتأكد في حق البالغين أكثر من الصبيان، ومذهبنا المشهور أنه يستحب لكل مرید لها، وفي وجه لأصحابنا يستحب للذكور خاص، وفي وجه يستحب لمن يلزمه الجمعة دون النساء والصبيان والعبيد والمسافرين، ووجه يستحب لكل أحد يوم الجمعة سواء أراد حضور الجمعة أم لا، كغسل يوم العيد يستحب كل أحد والصحيح الأول والله أعلم.

١- باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ

مِنَ الرِّجَالِ وَبَيَانَ مَا أَمَرُوا بِهِ

٥- (٨٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(١). (أخرجه البخاري: ٨٥٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٩٥ و ٢٦٦٥، وانظر ما بعد الحديث ٨٤٧).

٦- (٨٤٧) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، أَنَّ ابْنَ أَبِي جَعْفَرٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَتَأَبُونَ الْجُمُعَةَ^(١) مِنْ مَنَازِلِهِمْ مِنَ الْعَوَالِي، فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ^(٢)، وَيُصِيبُهُمُ الْعَبَارُ، فَتَخْرُجُ مِنْهُمْ الرِّيحُ، فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ

عَبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ..

أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

قَالَ طَاوُسٌ: فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: وَيَمْسُ طَيِّباً أَوْ دُعْنَا إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ؟ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ. [إخبره البخاري: ٨٨٤ و ٨٨٥].

٨- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٩- (٨٤٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «حَقٌّ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ، يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ». [إخبره البخاري: ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١].

١٠- (٨٥٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قَرَأَ عَلَيْهِ، عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسْلَ الْجَنَابَةِ^(١)، ثُمَّ رَاحَ، فَكَانَ قَرَبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَانَ قَرَبَ بَقَرَةٍ^(٢)، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَانَ قَرَبَ كَبْشٍ أَقْرَنَ^(٣)، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَانَ قَرَبَ دَجَاجَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَانَ قَرَبَ بَيْضَةٍ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ^(٤) الذِّكْرَ^(٥)». [إخبره البخاري: ٨٨١. وسأني بعد الحديث ٨٥٦].

(١) قوله ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسْلَ الْجَنَابَةِ» معناه غسلًا كغسل الجنابة في الصفات هنا هو المشهور في تفسيره، وقال بعض أصحابنا في كتب الفقه: المراد غسل الجنابة حقيقة، قالوا: ويستحب له مواصلة زوجته ليكون أغنى للبصر وأسكن لنفسه وهذا ضعيف أو باطل والصواب ما قدمناه.

(٢) قوله ﷺ: «ثُمَّ رَاحَ فَكَانَ قَرَبَ بَدَنَةٍ وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَ قَرَبَ بَقَرَةٍ» المراد بالرواح الذهاب أول النهار. وفي المسألة خلاف

مشهور. مذهب مالك وكثير من أصحابه والقاضي حسين وإمام الحرمين من أصحابنا أن المراد بالساعات هنا لحظات لطيفة بعد زوال الشمس، والرواح عندهم بعد الزوال وادعوا أن هذا معناه في اللغة، ومذهب الشافعي وجماعة أصحابه وابن حبيب المالكي وجماعة العلماء استحباب التكبير إليها أول النهار، والساعات عندهم من أول النهار، والرواح يكون أول النهار وآخره، قال الأزهري: لغة العرب الرواح الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو في الليل، وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث، والمعنى لأن النبي ﷺ أخبر أن الملائكة تكتب من جاء في الساعة الأولى وهو كاللهدي بدنة، ومن جاء في الساعة الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة ثم الخامسة، وفي رواية النسائي السادسة، فإذا خرج الإمام طواها الصحف ولم يكتبوا بعد ذلك أحداً، ومعلوم أن النبي ﷺ كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال وهو بعد انفصال السادسة، فدل على أنه لا شيء من المهدي والفضيلة لمن جاء بعد الزوال، ولأن ذكر الساعات إنما كان للحث في التكبير إليها والترغيب في فضيلة السبق وتحصيل الصف الأول وانتظارها والاشتغال بالتنفل والذكر ونحوه.

وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال، ولا فضيلة لمن أتى بعد الزوال لأن النداء يكون حيث يشاء ويحرم التخلف بعد النداء والله أعلم. واختلف أصحابنا هل تعيين الساعات من طلوع الفجر أم من طلوع الشمس، والأصح عندهم من طلوع الفجر، ثم أن من جاء في أول ساعة من هذه الساعات ومن جاء في آخرها مشتركان في تحصيل أصل البدنة والبقرة والكبش، ولكن بدنة الأول أكمل من بدنة من جاء في آخر الساعة، وبدنة المتوسط متوسطة، وهذا كما أن صلاة الجماعة تزيد على صلاة المفرد بسبع وعشرين درجة، ومعلوم أن الجماعة تطلق على اثنين وعلى ألوف، فمن صلى في جماعة هم عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة، ومن صلى مع اثنين له سبع وعشرون لكن درجات الأول أكمل، وأشباه هذا كثيرة معروفة، وفيما ذكرته جواب عن اعتراض ذكره القاضي عياض رحمه الله.

(٣) وقوله ﷺ: «كَبْشٌ أَقْرَنُ» وصفه بالأقرن لأنه أكمل وأحسن صورة ولأن قرنه يتضع به. والدجاجة بكسر الدال وفتحها لفتان مشهورتان ويقع على الذكر والأنثى، ويقال حضرت الملائكة وغيرهم بفتح الضاد وكسرهما لفتان مشهورتان الفتح أفصح وأشهر وبه جاء القرآن قال الله تعالى: «وَإِذَا حُضِرَ الْقِسْمَةُ». وأما فقه الفصل ففيه الحث على التكبير إلى الجمعة وأن مراتب الناس في الفضيلة فيها وفي غيرها بحسب أعمالهم وهو من باب قول الله تعالى: «إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ» وفيه أن القرين والصدقة يقع على القليل والكثير، وقد جاء في رواية النسائي بعد الكبش بطة ثم دجاجة ثم بيضة، وفي رواية بعد الكبش دجاجة ثم عصفور ثم بيضة وإسنادا الروايتين صحيحان، وفيه أن التضحية بالإبل أفضل من البقرة لأن النبي ﷺ قدم الإبل وجعل البقرة في الدرجة الثانية، وقد أجمع العلماء على أن الإبل أفضل من البقر في الهدايا، واختلفوا في الأضحية فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والجمهور أن الإبل أفضل ثم البقر ثم الغنم كما في الهدايا، ومذهب مالك أن أفضل الأضحية الغنم ثم البقر ثم الإبل، قالوا: لأن النبي ﷺ ضحى بكبشين، وحجة الجمهور ظاهر هذا الحديث

وعامة العلماء: يجب الإنصات للخطبة. وحكي عن النخعي والشعبي وبعض السلف أنه لا يجب إلا إذا تلى فيها القرآن، قال: واختلفوا إذا لم يسمع الإمام هل يلزمه الإنصات كما لو سمعه، فقال الجمهور: يلزمه، وقال النخعي وأحمد وأحمد وأحمد وأحمد: لا يلزمه.

١١- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ،

حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ قَارِظٍ، وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

١١- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَمِثْلَهُ.

غَيْرَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَارِظٍ.

١٢- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَيْتَ».

قَالَ أَبُو الزُّنَادِ: هِيَ لُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ فَقَدْ لَغَوْتَ.

٤- باب في الساعة التي في يوم الجمعة

١٣- (٨٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ، لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا، إِلَّا آعْطَاهُ إِيَّاهُ»..

رَأَى قُتَيْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ: وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا. (إخرجه البخاري: ٩٣٥).

١٤- () حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً، لَا يُؤَافِقُهَا مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا، إِلَّا آعْطَاهُ إِيَّاهُ». وَقَالَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا، يُزْهِدُهَا. (إخرجه البخاري: ٥٢٩٤).

(٦٤٠٠).

١٤- () حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ

وَالْقِيَّاسَ عَلَى الْهَدَايَا، وَأَمَّا تَضَحِيَّتُهُ ﷺ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا تَرْجِيحُ الْغَنَمِ لِأَنَّهُ عَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُمْكِنَ ذَلِكَ الْوَقْتُ إِلَّا مِنَ الْغَنَمِ أَوْ فَعَلَهُ لِيَبَانَ الْجَوَازُ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ ضَحَى عَنْ نَسَائِهِ بِالْبَقَرِ.

(٤) قَوْلُهُ ﷺ: «حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ» قَالُوا هَؤُلَاءِ الْمَلَائِكَةُ غَيْرَ الْحَفَظَةِ وَظِلْفَتِهِمْ كِتَابَةُ حَاضِرِي الْجُمُعَةِ.

(٥) أَمَّا لُغَاتُ هَذَا الْفَصْلِ فَمَعْنَى قَرَبٍ تَصَدَّقَ، وَأَمَّا الْبِدْنَةُ فَقَالَ جَهْدُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَجَمَاعَةُ مِنَ الْفُقَهَاءِ: يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدَةِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِعَظَمِ بَدْنِهَا وَخَصَصَهَا جَمَاعَةُ بِالْإِبِلِ وَالْمُرَادُ هُنَا الْإِبِلُ بِالِاتِّفَاقِ لِتَصْرِيحِ الْأَحَادِيثِ بِذَلِكَ، وَالْبِدْنَةُ وَالْبَقَرَةُ يَقَعَانِ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى بِاتِّفَاقِهِمْ، وَالْمَاءُ فِيهَا لِلْوَاحِدَةِ كَقَمْعَةٍ وَشَعِيرَةٍ وَغَوَّهَمَا مِنْ أَفْرَادِ الْجَنَسِ، وَسَمِيَتْ بِقَرَةٍ لِأَنَّهَا تَبْقَرُ الْأَرْضَ أَيْ تَشْقِيهَا بِالْحِرَاءَةِ وَالْبَقَرُ الشَّقُّ وَمِنَ قَوْلِهِمْ: بَقَرُ بَطْنُهُ، وَمِنَ سَمِيِّ عَمْدِ الْبَاقِرِ ﷺ لِأَنَّهُ بَقَرُ الْعِلْمِ وَدَخَلَ فِيهِ مَدْخَلًا بَلِيغًا وَوَصَلَ مِنْهُ غَايَةٌ مَرْضِيَّةٌ.

٣- باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة

١١- (٨٥١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، قَالَ ابْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ»^(١)، فَقَدْ لَغَوْتَ^(٢). (إخرجه البخاري: ٩٣٤).

(١) قَوْلُهُ ﷺ: «وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَجُوبَ الْإِنْصَاتِ وَالتَّهْنِي عَنْ الْكَلَامِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ الْخَطْبَةِ وَهَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالْجُمْهُورِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجِبُ الْإِنْصَاتُ بِخُرُوجِ الْإِمَامِ.

(٢) قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ». وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: «فَقَدْ لَغَيْتَ» قَالَ أَبُو الزُّنَادِ: هِيَ لُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنَّمَا هُوَ فَقَدْ لَغَوْتَ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يَقَالُ لَنَا يَلْفُو كَفَرُوا يَفْزَرُو، وَيَقَالُ لَفَى يَلْفَى كَعَمَى يَعْمَى لَفَاتِ الْأَوَّلُ أَفْصَحَ، وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَفْتَضِي هَذِهِ الثَّانِيَةِ الَّتِي هِيَ لُغَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ» وَهَذَا مِنْ لَفَى يَلْفَى، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ لَقَالَ وَالْغَوَا بِضَمِّ الْغَيْنِ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُ: مَصْدَرُ الْأَوَّلِ اللَّغْوُ وَمَصْدَرُ الثَّانِي اللَّفَى، وَمَعْنَى فَقَدْ لَغَوْتَ أَيْ قُلْتَ اللَّغْوَ وَهُوَ الْكَلَامُ الْمَلْفَى السَّاقِطُ الْبَاطِلُ الْمُرْدُودُ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ قُلْتَ غَيْرَ الصَّوَابِ، وَقِيلَ تَكَلَّمْتَ بِمَا لَا يَنْبَغِي فِيهِ الْحَدِيثُ النَّهْيُ عَنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ حَالِ الْخَطْبَةِ، وَنَبِهَ بِهَذَا عَلَى مَا سِوَاهُ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ أَنْصِتْ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ وَسَمَاءٌ لَفَا فَيُسِيرُهُ مِنَ الْكَلَامِ أَوَّلُ، وَإِنَّمَا طَرِيقُهُ إِذَا أَرَادَ نَهْيَ غَيْرِهِ عَنِ الْكَلَامِ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ بِالسَّكُوتِ إِنْ فَهِمَهُ، فَإِنْ تَعَلَّرَ فَهْمُهُ بِكَلَامٍ مُخْتَصَرٍ. وَلَا يَزِيدُ عَلَى أَقَلِّ مُمْكِنٍ.

واختلف العلماء في الكلام هل هو حرام أو مكروه كراهة تنزيه؟ وهما قولان للشافعي. قال القاضي: قال مالك وأبو حنيفة والشافعي

والبخاري ومسلم وعقفي المحدثين أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة، وقد سبق بيان هذه المسألة واضحاً في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب، وسبق التنبيه على مثل هذا في مواضع أخر بعدداه، وقد روي في سنن البيهقي عن أحمد بن سلمة قال: ذكرت مسلم بن الحجاج حديث غرمة هذا فقال مسلم: هو أجود حديث وأصح في بيان ساعة الجمعة.

(٢) قوله: «إلى أن تقضى الصلاة» هو بالناء المثناة فوق المضمومة، قال القاضي: اختلف السلف في وقت هذه الساعة وفي معنى قائم يصلي، فقال بعضهم: هي من بعد العصر إلى الغروب، قالوا: ومعنى يصلي يدعو، ومعنى قائم ملازم ومواظب كقوله تعالى: «مما دمت عليه قائماً» وقال آخرون: هي من حين خروج الإمام إلى فراغ الصلاة. وقال آخرون: من حين تقام الصلاة حتى يفرغ والصلاة عندهم على ظاهرها. وقيل: من حين يجلس الإمام على المنبر حتى يفرغ من الصلاة. وقيل: آخر ساعة من يوم الجمعة. قال القاضي: وقد رويت عن النبي ﷺ في كل هذا آثار مفسرة لهذه الأقوال قال: وقيل عند الزوال. وقيل: من الزوال إلى أن يصير الظل نحو ذراع. وقيل: هي غفلة في اليوم كله كليله القدر. وقيل: من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.

قال القاضي: وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لها، بل معناه أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله وأشار بيده يقللها هذا كلام القاضي، والصحيح بل الصواب ما رواه مسلم من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ أنها ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة.

٥- باب فضل يوم الجمعة

١٧- (٨٥٤) وحديثي حرمة ابن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني عبد الرحمن الأعرج.

أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم، وفيه أذيل الجنة، وفيه أخرج منها».

١٨- () وحديثنا قتبية ابن سعيد، حديثنا المغيرة (يعني الحزامي)، عن أبي الزناد، عن الأعرج.

عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال: «خير يوم طلعت عليه الشمس، يوم الجمعة فيه خلق آدم، وفيه أذيل الجنة، وفيه أخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة».

(١) قال القاضي عياض: الظاهر أن هذه الفضائل المعدودة ليست لذكر فضيلته، لأن إخراج آدم وقيام الساعة لا يعد فضيلة، وإنما هو بيان لما وقع فيه من الأمور العظام وما سيقع لينايب العبد فيه بالأعمال الصالحة لنيل رحمة الله ودفع نقمة، هذا كلام القاضي. وقال أبو بكر بن العزى في كتابه الأحوذ في شرح الترمذي: الجميع من الفضائل، وخروج آدم من الجنة هو سبب وجود النورية وهذا النسل العظيم ووجود الرسل والأنبياء

عون، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال أبو القاسم ﷺ، بمثله.

١٤- () وحديثي حميد ابن مسعدة الباهلي، حديثنا بشر (يعني ابن مفضل)، حديثنا سلمة (وهو ابن علقمة)، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال أبو القاسم ﷺ، بمثله.

١٥- () وحديثنا عبد الرحمن ابن سلام الجمحي، حديثنا الربيع (يعني ابن مسلم)، عن محمد ابن زياد.

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله فيها خيراً، إلا أعطاه إياه». قال: وهي ساعة خفيفة.

١٥- () وحديثنا محمد ابن رافع، حديثنا عبد الرزاق، حديثنا معمر، عن همام ابن منبج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ولم يقل: وهي ساعة خفيفة.

١٦- (٨٥٣) وحديثي أبو الطاهر وعلي ابن خشرم، قالوا: أخبرنا ابن وهب، عن مخرمة ابن بكير (ح) ..

وحديثنا هارون ابن سعيد الأيلي وأحمد ابن عيسى، قالوا: حديثنا ابن وهب، أخبرنا مخرمة، عن أبيه، عن أبي هريرة ابن أبي موسى الأشعري^(١)، قال:

قال لي عبد الله ابن عمر: سمعت أباك يحدث، عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة؟ قال قلت: نعم، سمعته يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة».

(١) قوله: «عن غرمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ» هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال: لم يستدره غير غرمة عن أبيه عن أبي بردة، ورواه جماعة عن أبي بردة من قوله: ومنهم من بلغ به أباه موسى ولم يرفعه، قال: والصواب أنه من قول أبي بردة كذلك رواه يحيى القطان عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة، وتابعه وأصل الأحمد وبخالد ورواه عن أبي بردة من قوله: وقال النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه موقوف ولا يثبت قوله عن أبيه، وقال أحمد بن حنبل عن حماد بن خالد قلت لمخرمة سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا، هذا كلام الدارقطني وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة له، وأكثر المحدثين أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال حكموا بالوقف والإرسال وهي قاعدة ضعيفة متنوعة، والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء،

٢٠- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا:

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْنُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، بَيْنَهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتِيَانَا مِنْ بَعْدِهِمْ، فَاخْتَلَفُوا فَهَذَا اللَّهُ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ، فَهَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ، هَذَا اللَّهُ لَهُ» (١) (قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فَالْيَوْمَ لَنَا، وَعَدًّا لِلْيَهُودِ، وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى.

(١) قال القاضي: الظاهر أنه فرض عليهم تعظيم يوم الجمعة بغير تعيين ووكيل إلى اجتهادهم لإقامة شرائعهم فيه، فاختلف اجتهادهم في تعيينه ولم يهدمهم الله له وفرضه على هذه الأمة مينا ولم يكله إلى اجتهادهم فجازوا بتفضيله، قال: وقد جاء أن موسى عليه السلام أمرهم بالجمعة وأعلمهم بفضلها فناظروه أن السبت أفضل فقل له دعهم. قال القاضي: ولو كان منصوباً لم يصح اختلافهم فيه بل كان يقول خالفوا فيه. قلت: ويمكن أن يكون أمروا به صريحاً ونص على عيه فاختلفوا فيه هل يلزم تعيينه. أم لهم إبداله وأبدلوه وغلطوا في إبداله.

٢١- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مَبُوءٍ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ مُبَيْدٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيْنَهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتِيَانَا مِنْ بَعْدِهِمْ، وَهَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَذَا اللَّهُ لَهُ، فَهَمَّ لَنَا فِيهِ تَبَّعَ، فَالْيَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ» (٢) (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٣٨، ٨٧٦، ٢٩٥٦، ٦٨٨٧، ٧٤٩٥، ٨٩٦٦، ٣٤٨٦٦).

٢٢- (٨٥٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَعَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَا:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَضَلَّ اللَّهُ، عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا» (٣)، فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمُ السَّبْتِ، وَكَانَ لِلنَّصَارَى يَوْمُ الْأَحَدِ، فَجَاءَ اللَّهُ بِنَا، فَهَذَا اللَّهُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَجَعَلَ الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ وَالْأَحَدَ، وَكَذَلِكَ هُمْ تَبَّعَ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمَقْضِيُّ لَهُمْ قَبْلَ الْخَلَائِقِ.

وَفِي رِوَايَةٍ وَاصِلُ: الْمَقْضِيُّ بَيْنَهُمْ.

والصالحين والأولياء، ولم يخرج منها طرداً بل لقضاء أوطار ثم يعود إليها، وأما قيام الساعة فسيب لتعجيل جزاء الأنبياء والصديقين والأولياء وغيرهم وإظهار كراماتهم وشرفهم، وفي هذا الحديث فضيلة يوم الجمعة ومزته على سائر الأيام، وفيه دليل المسألة غريبة حسنة وهي لو قال لزوجه: أنت طالق في أفضل الأيام، وفيها وجهان لأصحابنا أصحهما تطلق يوم عرفة. والثاني: يوم الجمعة لهذا الحديث وهذا إذا لم يكن له نية، فاما إن أراد أفضل أيام السنة فيعين يوم عرفة، وإن أراد أفضل أيام الأسبوع فيعين الجمعة، ولو قال أفضل ليلة تعينت ليلة القدر وهي عند أصحابنا والجمهور متحصرة في العشر الأواخر من شهر رمضان، فإن كان هذا القول قبل مضي أول ليلة من العشر طلقت في أول جزء من الليلة الأخيرة من الشهر، وإن كان بعد مضي ليلة من العشر أو أكثر لم تطلق إلا في أول جزء من مثل تلك الليلة في السنة الثانية، وعلى قول من يقول هي متقلة لا تطلق إلا في أول جزء من الليلة الأخيرة من الشهر. والله أعلم.

٦- باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة

١٩- (٨٥٥) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ وَنَحْنُ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (١)، بَيْنَهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأَوْتِيَانَا مِنْ بَعْدِهِمْ» (٢)، ثُمَّ هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا، هَذَا اللَّهُ لَهُ» (٣)، فَالْأَنْسَ لَنَا فِيهِ تَبَّعَ، الْيَهُودُ غَدًا» (٤)، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ» (٥) (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٣٨، ٨٧٦، ٢٩٥٦، ٦٨٨٧، ٧٤٩٥، ٨٩٦٦، ٣٤٨٦٦).

(١) قال العلماء معناه الآخرون في الزمان والوجود السابقون بالفضل ودخول الجنة، فتدخل هذه الأمة الجنة قبل سائر الأمم.

(٢) هو بفتح الباء الموحدة وإسكان المثناة تحت، قال أبو عبيد: لفظه بيد تكون بمعنى غير، ومعنى على، ومعنى من أجل، وكله صحيح هنا، قال أهل اللغة: ويقال بيد بمعنى بيد.

(٣) هو بفتح الباء الموحدة وإسكان المثناة تحت، قال أبو عبيد: لفظه بيد تكون بمعنى غير، ومعنى على، ومعنى من أجل، وكله صحيح هنا، قال أهل اللغة: ويقال بيد بمعنى بيد.

(٤) فيه دليل لوجوب الجمعة وفيه فضيلة هذه الأمة.

(٥) قوله ﷺ: «اليهود غداً» أي عيد اليهود غداً لأن ظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث فيقلد فيه معنى يمكن تقديره خبراً.

١٩- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَبْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ وَنَحْنُ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» بِمِثْلِهِ.

(١) فيه دلالة للمذهب أهل السنة أن الهدى والإضلال والحير والشر كله بإرادة الله تعالى وهو فعله خلافاً للمعتزلة.

٢٣- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ حِمْيَرَ،

عَنْ خَدِيجَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْنَا إِلَى الْجُمُعَةِ وَاضِلُ اللَّهِ عَنْهَا مَنْ كَانَ قَبْلَنَا». فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ فَضِيلٍ.

٧- باب فضل التهجير يوم الجمعة

٢٤- (٨٥٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْغَامِرِيُّ (قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ)، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنَ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَّأَ الصُّحُفَ^(١) وَجَاءُوا يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ، وَمَقَّلُ الْمُتَهَجِّرِ كَمَقَّلِ الْيَهُودِيِّ الْيَهُودِيِّ^(٢)، ثُمَّ كَالَّذِي يَهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يَهْدِي الْكَبْشَ، ثُمَّ كَالَّذِي يَهْدِي الدَّجَاجَةَ، ثُمَّ كَالَّذِي يَهْدِي الْبَيْضَةَ». (إخبره البخاري: ٨٨١، ٩٢٩، ٣٢١١).

(١) قوله ﷺ: «فإذا جلس الإمام طووا الصحف» وسبق في الحديث الآخر: «من اغتسل يوم الجمعة ثم راح فكأنما قرب بدنة» فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ولا تعارض بينهما، بل ظاهر الحديثين أن بخروج الإمام يحضرون ولا يطوون الصحف فإذا جلس على المنبر طووها، وفيه استحبابه الجلوس للخطبة أول صعوده حتى يؤذن المؤذن، وهو مستحب عند الشافعي ومالك والجمهور، وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه: لا يستحب، ودليل الجمهور هذا الحديث مع أحاديث كثيرة في الصحيح، والدليل على أنه ليس بواجب أنه ليس من الخطبة.

(٢) قوله ﷺ: «ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة» قال الخليل بن أحمد وغيره من أهل اللغة وغيرهم: التهجير التكبير، ومنه الحديث: «لو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه» أي التكبير إلى كل صلاة هكذا فسروه. قال القاضي: وقال الحربي عن أبي زيد عن الفراء وغيره: التهجير السير في المهاجرة والصحيح هنا أن التهجير التكبير، وسبق شرح تمام الحديث قريباً.

٢٤- () حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، عَنْ سَعِيدَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٢٥- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَغْفُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنَ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَكٌ يَكْتُبُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ (مِثْلُ) الْجَزُورِ ثُمَّ نَزَلَهُمْ^(١) حَتَّى صَغُرَ^(٢) إِلَى مِثْلِ^(٣) الْبَيْضَةِ (فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَّأَ الصُّحُفَ وَحَضَرُوا الذِّكْرَ).

(١) هكذا ضبطناه الأول مثل بتشديد التاء وفتح الميم.

(٢) ونزلهم أي ذكر منازلهم في السبق والفضيلة.

(٣) وقوله صغر بتشديد الغين.

(٤) وقوله مثل البضة هو يفتح الميم والتاء المخففة.

٨- باب فضل من استمع وأنصت في الخطبة

٢٦- (٨٥٧) حَدَّثَنَا أَمِيَّةُ ابْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ)، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ^(١) حَتَّى يَفْرُغَ^(٢) مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرِ، وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٣)».

(١) قوله ﷺ في الرواية الأولى: «ثم انصت» هكذا هو في أكثر النسخ المحققة المعتمدة ببلادنا، وكذا نقله القاضي عياض عن الجمهور، ووقع في بعض الأصول المعتمدة ببلادنا انصت، وكذا نقله القاضي عن الباجي وآخرون انصت بزيادة تاء مشاة فوق، قال: وهو وهم، قلت: ليس هو وهماً بل هي لغة صحيحة. قال الأزهري في شرح الفاسط المختصر: يقال انصت ونصت وانصت ثلاث لغات.

(٢) وقوله: «حتى يفرغ من خطبته» هكذا هو في الأصول من غير ذكر الإمام، وعاد الضمير إليه للعلم به وإن لم يكن مذكوراً.

(٣) وقوله ﷺ: «وفضل ثلاثة أيام» «وزيادة ثلاثة أيام» هو بنصب فضل وزيادة على الظرف، قال العلماء: معنى المغفرة له ما بين الجمعتين وثلاثة أيام أن الحصة بعشر أمثالها، وصار يوم الجمعة الذي فعل فيه هذه الأفعال الجميلة في معنى الحصة التي تجعل بعشر أمثالها. قال بعض أصحابنا: والمراد بما بين الجمعتين من صلاة الجمعة وخطبتها إلى مثل الوقت من الجمعة الثانية حتى تكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان ويضم إليها ثلاثة فتصير عشرة.

٢٧- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

قال أبو بكر: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَرِيحُ نَوَاضِحَنَا. ^(١)

قال حَسَنٌ فَقُلْتُ لِيَجْعَلَهُ: فِي أَيِّ سَاعَةٍ تِلْكَ؟ قال: زَوَالُ الشَّمْسِ.

(١) قوله: «نريح نواضحن» هو جمع ناضح وهو: البعير الذي يستقي به سمي بذلك لأنه ينضح الماء أي يصبه، ومعنى نريح أي نريحها من العمل وتعب السقي فتخليها منه، وأشار القاضي إلى أنه يجوز أن يكون أراد الرواح للرعي.

٢٩- () وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زُكْرِيَاءَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ.

قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: مَتَى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي، ثُمَّ نَذَعَبُ إِلَى جِغَالِنَا فَنَرِيحُهَا.

رَأَى عَبْدُ اللَّهِ فِي حَلِيضِهِ: حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، يَعْنِي النَّوَاضِحَ.

٣٠- (٨٥٩) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَتَيْحَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ)، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ. (رَأَى ابْنُ حُجْرٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: ٩٣٨ وَ ٩٣٩ وَ ٩٤١ وَ ٩٤٩ وَ ٩٥٠ وَ ٩٥٣ وَ ٩٥٤ وَ ٩٥٨ وَ ٩٦٧ وَ ٩٦٨ وَ ٩٦٩).

٣١- (٨٦٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ يَغْلَى بْنِ الْحَارِثِ الْمُخَارِبِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا نَجْمَعُ ^(١) مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَسْبِغُ الْقِيَاءَ. ^(٢)

(١) قوله: «كنا نجتمع» هو بتشديد الميم المكسورة أي نصلي الجمعة.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءِ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ ^(١)، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ^(٢)، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا ^(٣)».

(١) وقوله ﷺ: «فاستمع وأنصت» هما شيان متميزان وقد يجتمعان، فالاستماع الإصغاء والإنصات السكوت، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾.

(٢) قوله ﷺ: «من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلّى ما قدر له ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته ثم يصلي معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام» وفي الرواية الأخرى: «من توضع فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام» فيه فضيلة الغسل وأنه ليس بواجب للرواية الثانية. وفيه استحباب وتحسين الوضوء ومعنى إحسانه الإتيان به ثلاثاً ثلاثاً وذلك الأعضاء وإطالة الغرة والتعجيل وتقديم الميامن والإتيان بسته المشهورة. وفيه أن التفضل قبل خروج الإمام يوم الجمعة مستحب وهو مذهبنا ومذهب الجمهور. وفيه أن التوافل المطلقة لا حد لها لقوله ﷺ: «فصلّى ما قدر له» وفيه الإنصات للخطبة. وفيه أن الكلام بعد الخطبة قبل الإحرام بالصلاة لا بأس به.

(٣) قوله ﷺ: «ومن مس الحصا لغا» فيه النهي عن مس الحصا وغيره من أنواع العبث في حالة الخطبة. وفيه إشارة إلى إقبال القلب والجوارح على الخطبة، والمراد باللغو هنا الباطل المذموم المردود وقد سبق بيانه قريباً.

٩- باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ^(١)

(١) قوله في حديث جابر: «كنا نصلي مع رسول الله ﷺ» ثم نرجع فنريح نواضحن» وفسر الوقت بزوال الشمس. وفي الرواية الأخرى: «حين تزول الشمس».

في حديث سهل: «ما كنا نقيل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة».

وفي حديث سلمة: «كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع نسبغ القيء». وفي رواية: «ما نجد للحيطان شيئاً نستظل به» هذه الأحاديث ظاهرها في تعجيل الجمعة، وقد قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق فجوزاها قبل الزوال. قال القاضي: وروى في هذا أشياء عن الصحابة لا يصح منها شيء إلا ما عليه الجمهور، وحمل الجمهور هذه الأحاديث على المبالغة في تعجيلها، وأنهم كانوا يؤخرون الغداء والقبولة في هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة لأنهم نذروا إلى التذكير إليها، فلو اشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها أو فوت التذكير إليها.

٢٨- (٨٥٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ

إِبْرَاهِيمَ.

(٢) وقوله: «فتتبع النبي» إنما كان ذلك لشدة التذكير وقصر حيطانه، وفيه تصريح بأنه كان قد صار في سير.

٣٢- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِزَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَنْكَرِ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ، فَتَرْجِعُ وَمَا نَجِدُ لِلْحَيْطَانِ قَيْشًا نَسْتَقِيلُ بِهِ. () [إخراجه البخاري: ٤١٦٨].

(١) وقوله: «وما نجد شيئاً نستظل به» موافق لهذا فإنه لم ينف النبي من أصله وإنما نفى ما يستظل به، وهذا مع قصر الحيطان ظاهر في أن الصلاة كانت بعد الزوال متصلة به.

١٠- باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة

وَمَا فِيهِمَا مِنَ الْجُلُوسَةِ (١)

(١) قوله: «كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم» وفي حديث جابر بن سمرة: «كان للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس». وفي رواية: «كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً فمن نباك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب» وفي هذه الرواية دليل لمذهب الشافعي والأكثرين أن خطبة الجمعة لا تصح من القادر على القيام إلا قائماً في الخطبتين ولا يصح حتى يجلس بينهما وأن الجمعة لا تصح إلا بخطبتين. قال القاضي: ذهب عامة العلماء إلى اشتراط الخطبتين لصحة الجمعة. وعن الحسن البصري وأهل الظاهر ورواية ابن الماجشون عن مالك أنها تصح بلا خطبة. وحكى ابن عبد البر إجماع العلماء على أن الخطبة لا تكون إلا قائماً لمن أطلقه. وقال أبو حنيفة: يصح قاعداً وليس القيام بواجب. وقال مالك: هو واجب لو تركه أساء وصححت الجمعة. وقال أبو حنيفة ومالك والجمهور: الجلوس بين الخطبتين سنة ليس بواجب ولا شرط، ومذهب الشافعي أنه فرض وشرط لصحة الخطبة. قال الطحاوي: لم يقل هذا غير الشافعي، ودليل الشافعي أنه ثبت هذا عن رسول الله ﷺ مع قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي».

٣٣- (٨٦١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، جَمِيعاً، عَنْ خَالِدٍ.

قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ..

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِماً، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ، قَالَ: كَمَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ. [إخراجه البخاري: ٩٢٠ و ٩٢٨].

٣٤- (٨٦٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ

وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ)، عَنْ سَيْمَانَ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا، يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَذْكُرُ النَّاسَ. (١)

(١) وقوله: «يقرا القرآن ويذكر الناس» فيه دليل للشافعي في أنه يشترط في الخطبة الوعظ والقرآن، قال الشافعي: لا يصح الخطبتان إلا بحمد الله تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ فيهما والوعظ، وهذه الثلاثة واجبات في الخطبتين، وتجب قراءة آية من القرآن في إحداها على الأصح، ويجب الدعاء للمؤمنين في الثانية على الأصح. وقال مالك وأبو حنيفة والجمهور: يكفي من الخطبة ما يقع عليه الاسم. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك في رواية عنه: يكفي تحميلة أو تسيحة أو تهليلة وهذا ضعيف لأنه لا يسمى خطبة ولا يحصل له مقصودها مع مخالفتها ما ثبت عن النبي ﷺ.

٣٥- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ سَيْمَانَ، قَالَ:

أَتَانِي جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِماً، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِماً، فَمَنْ نَبَاكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِساً فَقَدْ كَذَبَ، فَقَدْ، وَاللَّهِ! صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ. (١)

(١) المراد الصلوات الخمس لا الجمعة.

١١- باب في قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا

انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً﴾ (١)

(١) قوله: «أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً يوم الجمعة فجاءت عبر من الشام فافضل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً فأنزلت هذه الآية التي في الجمعة: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً﴾. وفي الرواية الأخرى: «اثنا عشر رجلاً فيهم أبو بكر وعمر» وفي الأخرى: «أنا فيهم». فيه منقبة لأبي بكر وعمر وجابر، وفيه أن الخطبة تكون من قيام، وفيه دليل لمالك وغيره من قال: تتعقد الجمعة باثني عشر رجلاً، وأجاب أصحاب الشافعي وغيرهم من يشترط أربعين بأنه محمول على أنهم رجعوا أو رجع منهم تمام أربعين فأتى بهم الجمعة. ووقع في صحيح البخاري: «بينما نحن نصلّي مع النبي ﷺ إذ أقبلت عبر» الحديث، والمراد بالصلاة انتظارها في حال الخطبة كما وقع في رواية مسلم هذه.

٣٦- (٨٦٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِزَاهِيمَ، كِلَاهُمَا، عَنْ جَرِيرٍ.

قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَسْلَمِ بْنِ أَبِي الْجَعْفَرِ..

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَأَنْقَلَبَ النَّاسُ إِلَيْهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْجُمُعَةِ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾^(١)

(١) هذا الكلام يتضمن إنكار المنكر، والإنكار على ولاية الأمور إذا خالفوا السنة، ووجه استدلاله بالآية أن الله تعالى أخبر أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ مع قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ مع قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي».

١٢- باب التغليظ في ترك الجمعة

٤٠- (٨٦٥) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ)، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِيْنَةَ أَخَاهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مِينَاءَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَابَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَاهُ، أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى أَغْوَادٍ وَمَثَرَةٍ: «لَيَبْتَهِينَ أَقْوَامٌ، عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخِيَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ»^(١).

(١) فيه استحباب اتخاذ المنبر وهو سنة مجمع عليها. وقوله: «ودعهم» أي تركهم. وفيه أن الجمعة فرض عين، ومعنى الختم الطبع والتغطية. قالوا في قول الله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ أي طبع، ومثله الرين قليل الرين اليسير من الطبع والطبع اليسير من الأفعال والأفعال أشدها. قال القاضي: اختلف المتكلمون في هذا اختلافاً كثيراً فقليل: هو إعدام اللطف وأسباب الخير، وقيل: هو خلق الكفر في صدورهم وهو قول أكثر متكلمي أهل السنة. قال غيرهم: هو الشهادة عليهم، وقيل: هو علامة جعلها الله تعالى في قلوبهم لتعرف بها الملائكة من يمدح ومن يذم.

١٣- باب تخفيف الصلاة والخطبة

٤١- (٨٦٦) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ مِمَّاكَ. عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْداً، وَخُطْبَتُهُ قَصْداً^(١).

(١) قوله: «فكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً» أي بين الطول الظاهر والتخفيف المالحق.

٤٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُثَيْمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، حَدَّثَنِي مِمَّاكَ ابْنُ حَرْبٍ. عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَأَنْقَلَبَ النَّاسُ إِلَيْهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْجُمُعَةِ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾^(١) [إخرجه البخاري: ٩٣٦ و ٢٠٥٨ و ٢٠٦٤].

٣٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حُصَيْنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ.

وَلَمْ يَقُلْ: قَائِمًا.

٣٧- () وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى الطَّحَّانُ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمٍ وَابِي سُفْيَانَ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدِمَتْ سُورَةُ^(١)، قَالَ: فَخَرَجَ النَّاسُ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، أَنَا فِيهِمْ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. [إخرجه البخاري: ٤٨٩٩].

(١) هو تصغير سوق والمراد العير المذكورة في الرواية الأولى وهي الإبل التي تحمل الطعام أو التجارة لا تسمى عيراً إلا هكذا، وسميت سوقاً لأن البضائع تساق إليها، وقيل: لقيام الناس فيها على سوقهم. قال القاضي: وذكر أبو داود في مراسله أن خطبة النبي ﷺ هذه التي انفضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة وظنوا أنه لا شيء عليهم في الانقضاء عن الخطبة، وأنه قبل هذه القضية إنما كان يصلي قبل الخطبة. قال القاضي: هذا أشبه بحال الصحابة، والمظنون بهم أنهم ما كانوا يدعون الصلاة مع النبي ﷺ ولكنهم ظنوا جواز الانصراف بعد انقضاء الصلاة، قال: وقد أنكر بعض العلماء كون النبي ﷺ ما خطب قط بعد صلاة الجمعة لها.

٣٨- () وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَسَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْفَرِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ قَدِمَتْ عِيرٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَأَبْتَدَرَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، قَالَ: وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾.

٣٩- (٨٦٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ.

الصلوات، فكانت صلاته قسداً، وخطبته قسداً.

وفي رواية أبي بكر: ذكرنا، عن سماعة.

٤٣- (٨٦٧) وخذني محمد ابن المثنى، حدثنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه.

عن جابر ابن عبد الله، قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه مثبور جش، يقول: صبحكم ومساكم، ويقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين» (١). ويقول: «تسن إصبعيه الساعة» (٢) والوسطى، ويقول: «أنا بعد» (٣)، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ (٤) وشئ الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» (٥). ثم يقول: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه» (٦)، من ترك ما لا فلاهله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإني وعلي» (٧).

(١) يستدل به على أنه يستحب للخطيب أن يفخم أمر الخطبة ويرفع صوته ويجزل كلامه ويكون مطابقاً للفصل الذي يتكلم فيه من ترغيب أو ترهيب، ولعل اشتداد غضبه كان عند إنذاره أمراً عظيماً وتحذيره خطباً جسيماً.

(٢) الضمير في قوله: يقول صبحكم مساكم عائد على مندر جيش.

(٣) قوله ﷺ: «بعثت أنا والساعة» روي بنصبها ورفعها والمشهور نصبها على المفعول معه.

(٤) قوله ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين» قال القاضي: يحتمل أنه تمثيل لمقارنتها وأنه ليس بينهما إصبع أخرى كما أنه لا نبي بينه وبين الساعة، ويحتمل أنه لتقريب ما بينهما من المنة وأن التماثل بينهما كتسوية التماثل بين الإصبعين تقريباً لا تحديداً.

(٥) وقوله: فيقرن هو يضم الراء على المشهور الفصح وحكي كسرهما.

(٦) وقوله: «الساعة» سميت بذلك لأنهم كانوا يشيرون بها عند السب.

(٧) قوله: «ويقول أما بعد» فيه استحباب قول أما بعد في خطب الوعظ والجمعة والعيد وغيرهما، وكذا في خطب الكتب المصنفة، وقد عقد البخاري باباً في استحبابه وذكر فيه جملة من الأحاديث، واختلف العلماء في أول من تكلم به فقيل داود عليه السلام، وقيل يعرب بن قحطان، وقيل قس بن ساعدة، وقال بعض المفسرين أو كثير منهم أنه فصل الخطاب الذي أوتيته داود، قال المحققون: فصل الخطاب الفصل بين الحق والباطل.

(٨) وقوله: «خير الهدي هدي محمد» هو يضم الهاء وفتح الدال فيهما ويفتح الهاء وإسكان الدال أيضاً ضبطناه بالوجهين، وكذا ذكره جماعة بالوجهين. وقال القاضي عياض: رويته في مسلم بالضم وفي غيره بالفتح،

وبالفتح ذكره الهروي، وفسره الهروي على رواية الفتح بالطريق أي أحسن الطرق طريق محمد، يقال: فلان حسن الهدى أي الطريقة والمذهب اعتدوا بهدي عمار، وأما على رواية الضم فمعناه الدلالة والإرشاد، قال العلماء: لفظ الهدى له معنيان: أحدهما بمعنى الدلالة والإرشاد وهو الذي يضاف إلى الرسل والقرآن والعباد، وقال الله تعالى: «وانك لتهدي إلى صراط مستقيم» «إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم».

«هدى للمعتقين». ومنه قوله تعالى: «وأما شهود فهديناهم» أي بينا لهم الطريق. ومنه قوله تعالى: «إنا هدينا السيل» «وهديناه النجدين». والثاني: بمعنى اللطف والتوفيق والمعصمة والتأييد وهو الذي تفرد الله به. ومنه قوله تعالى: «وانك لا تهدي من أحب» ولكن الله يهدي من يشاء» وقالت القدرية: حيث جاء الهدى فهو للبيان بناء على أصلهم الفاسد في إنكار القدر، ورد عليهم أصحابنا وغيرهم من أهل الحق مثبتاً القدر لله تعالى بقوله تعالى: «والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم» ففرق بين الدعاء والهداية.

(٩) قوله: «كل بدعة» مؤكداً بكل بل يدخله التخصيص مع ذلك كقوله تعالى: «ندم كل شيء».

(١٠) قوله ﷺ: «وكل بدعة ضلالة» هذا عام مخصوص والمراد غالب البدع. قال أهل اللغة: هي كل شيء عمل على غير مثال سابق. قال العلماء: البدعة خمسة أقسام: واجبة ومتنوية ومحرومة ومكروهة ومباحة، فمن الواجبة نظم أدلة المتكلمين للرد على الملاحقة والمبتدعين وشبه ذلك، ومن المتنوية تصنيف كتب العلم وبناء المدارس والربط وغير ذلك، ومن المباح التبسط في ألوان الأطعمة وغير ذلك، والحرام والمكروه ظاهران، وقد أوضحت المسألة بأدلتها المبسوطة في تهذيب الأسماء واللغات، فإذا عرف ما ذكرته علم أن الحديث من العام المخصوص، وكذا ما أشبهه من الأحاديث الواردة، ويبد ما قلناه قول عمر بن الخطاب ﷺ في الترايع: نعمت البدعة، ولا يمنع من كون الحديث عاماً خصوصاً.

(١١) قول ﷺ: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه» هو موافق لقول الله تعالى: «الذي أولى بالمؤمنين من أنفسهم» أي أحق، قال أصحابنا: فكان النبي ﷺ إذا اضطر إلى طعام غيره وهو مضطر إليه لنفسه كان للنبي ﷺ أخذه من مالكة المضطر ووجب على مالكة بذله له ﷺ، قالوا: ولكن هذا وإن كان جائزاً فما وقع.

(١٢) قوله ﷺ: «ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإني وعلي» هذا تفسير لقوله ﷺ: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه» قال أهل اللغة: الضياع بفتح الصاد العيال، قال ابن قتيبة: أصله مصدر ضاع بضياع ضياعاً المراد من ترك إطلاقاً وعبلاً ذوي ضياع فأوقع المصدر موضع الاسم. قال أصحابنا: وكان النبي ﷺ لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف به وفاء لثلاث تساهل الناس في الاستدانة ويهملوا الوفاء فزجرهم عن ذلك بترك الصلاة عليهم، فلما فتح الله على المسلمين مبادئ الفتح قال ﷺ: «من ترك ديناً فعلي» أي قضاؤه فكان يقضيه، واختلف أصحابنا هل كان النبي ﷺ يجب عليه قضاء ذلك الدين أم كان يقضيه تكهماً والأصح عندهم أنه كان واجباً عليه ﷺ. واختلف أصحابنا هل هذه من الخصائص أم لا؟ فقال

اللَّهُ ﷻ: «وَعَلَى قَوْمِكَ». قَالَ: وَعَلَى قَوْمِي، قَالَ فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَمَرُّوا بِقَوْمِهِ، فَقَالَ صَاحِبُ السَّرِيَّةِ لِلْجَيْشِ: هَلْ أَصَبْتُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ شَيْئًا؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَصَبْتُ مِنْهُمْ مِطْهَرَةً^(١)، فَقَالَ: رُدُّوْهَا، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ ضِمَاوُ.

(١) قوله: «إِنْ ضِمَادًا قَدِمَ مَكَّةَ وَكَانَ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ» أما ضِمَادٌ فبكسر الضاد المعجمة، وشَنْوَةُ بفتح الشين وضَمُّ النون ومعناها مَدَّةٌ، ويرقى بكسر القاف، والمراد بالريح هنا الجنون، ومس الجن في غير رواية مسلم يرقى من الأرواح أي الجن، سموا بذلك لأنهم لا يبصرهم الناس فهم كالروح والريح.

(٢) قوله: «فَمَا سَمِعْتُ مِثْلَ كَلِمَاتِكَ هَؤُلَاءِ وَلَقَدْ بَلَغَنِي نَاعُوسُ الْبَحْرِ» ضبطناه بوجهين: أشهرهما ناعوس بالنون والعين هذا هو الموجود في أكثر نسخ بلادنا. والثاني قاموس بالقاف والميم وهذا الثاني هو المشهور في روايات الحديث في غير صحيح مسلم. وقال القاضي عياض: أكثر نسخ صحيح مسلم وقع فيها قاعوس بالقاف والعين، قال: ووقع عند أبي عمير بن سعيد ناعوس بالتاء المثناة فوق، قال: ورواه بعضهم ناعوس بالنون والعين، قال: وذكره أبو مسعود الدمشقي في أطراف الصحيحين والحديث في الجمع بين الصحيحين قاموس بالقاف والميم، قال بعضهم: هو الصواب، قال أبو عبيد: قاموس البحر وسطه، وقال ابن دريد: لجنه، وقال صاحب كتاب العين: قمره الأقصى، وقال الحرابي: قاموس البحر قمره، وقال أبو مروان بن سراج: قاموس فاعول من قمست إذا غمت فقاموس البحر لجنه التي تضطرب أمواجها ولا تستقر مياهها وهي لفظ عربية صحيحة. وقال أبو علي الجبائي: لم أجد في هذه اللفظة تلجأ. وقال شيخنا أبو الحسين: قاعوس البحر بالقاف والعين صحيح بمعنى قاموس كأنه من القعس وهو تطامن الظهر وتعمقه ف يرجع إلى عمق البحر ولجنه، هذا آخر كلام القاضي رحمه الله. وقال أبو موسى الأصفهاني: وقع في صحيح مسلم ناعوس البحر بالنون والعين، قال: وفي سائر الروايات قاموس وهو وسطه ولجنه، قال: وليست هذه اللفظة موحودة في مسند إسحاق بن راهويه الذي روى مسلم هذا الحديث عنه لكنه قرنه بأبي موسى فلعله في رواية أبي موسى، قال: وإنما أورد مثل هذه الألفاظ لأن الإنسان قد يطلبها فلا يجدها في شيء من الكتب فيتحير فإذا نظر في كتابي عرف أصلها ومعناها.

(٣) قوله: «هَاتِ» هو بكسر التاء.

(٤) هي بكسر الميم وفتحها حكاه ابن السكيت وغيره الكسر أشهر. ٤٧- (٨٦٩) حَدَّثَنِي مُسَرِّجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبَجَرَ^(١)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ حَيَّانَ^(٢)، قَالَ قَالَ أَبُو وَائِلٍ:

خَطَبْنَا عُمَارَ، فَأَوْجَزَ وَأَبْلَغَ، فَلَمَّا نَزَلَ قُلْنَا: يَا أَبَا الْيَقْظَانِ! لَقَدْ أَبْلَغْتَ وَأَوْجَزْتَ، فَلَوْ كُنْتَ تَنْقُصُ^(٣)! فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ طُلِيَ صَلَاةُ الرَّجُلِ، وَقَصُرَ خُطْبَتُهُ،

بعضهم: هو من خصائص رسول الله ﷺ ولا يلزم الإمام أن يقضي من بيت المال دين من مات وعليه دين إذا لم يخلف وفاء وكان في بيت المال سعة ولم يكن هناك أهم منه.

٤٤- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ^(١).

(١) فيه دليل للشافعي رحمه الله أنه يجب حمد الله تعالى في الخطبة وتعيين لفظه ولا يقوم غيره مقامه.

٤٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ، يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَخَيْرُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ». ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ.

٤٦- (٨٦٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى (وَهُوَ أَبُو هَمَامٍ)، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ ضِمَادًا قَدِمَ مَكَّةَ، وَكَانَ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ، وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ^(١)، فَسَمِعَ سَفَهَاءَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا مَجْنُونٌ، فَقَالَ: لَوْ أَنِّي رَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ لَعَلَّ اللَّهَ يَشْفِيهِ عَلَى يَدَيَّ، قَالَ فَلَقِيَهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، وَإِنَّ اللَّهَ يَشْفِي عَلَى يَدَيَّ مَنْ شَاءَ، فَهَلْ لَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَاشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَمَّا بَعْدُ». قَالَ فَقَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ كَلِمَاتِكَ هَؤُلَاءِ، فَأَعَاذَهُنَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ قَوْلَ الْكُفَّةِ وَقَوْلَ السَّخَرَةِ وَقَوْلَ الشُّعْرَاءِ، فَمَا سَمِعْتُ مِثْلَ كَلِمَاتِكَ هَؤُلَاءِ، وَلَقَدْ بَلَغَنِي نَاعُوسُ الْبَحْرِ^(٢)، قَالَ فَقَالَ: هَاتِ^(٣) يَذْكُ أَبَايُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ فَبَايَعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ

ونستغفرو ونعوذ بالله من شرور أنفسنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ولا يضر الله شيئا والله أعلم.

(٣) قوله: «قال ابن عمر فقد غوي» هكذا وقع في النسخ غوي بكسر الواو، قال القاضي: وقع في روايتي مسلم بفتح الواو وكسرها والصواب الفتح وهو من الغي وهو الاتهام في الشر.

٤٩- (٨٧١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ الْخَنْظَلِيُّ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي عِيْنَةَ.

قال قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ عَطَاءً، يُخْبِرُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْغَبَرِ: «وَنَادُوا يَا مَالِكُ»^(١) [أخرجه البخاري: ٣٢٣٠، ٣٢٦٦ و ٤٨١٩].

(١) قوله: «سمع النبي ﷺ يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك» فيه القراءة في الخطبة وهي مشروعة بلا خلاف واختلفوا في وجوبها والصحيح عندنا وجوبها وأقلها آية.

٥٠- (٨٧٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ خُسَّانٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ أُخْتِ لِعَمْرَةَ^(١)، قَالَتْ: اخَذْتُ (ق) وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِهَا عَلَى الْغَبَرِ، فِي كُلِّ جُمُعَةٍ.

(١) قوله: «عن أخت لعمرة» هذا صحيح يخرج به ولا يضر عدم تسميتها لأنها صحابة والصحابة كلهم عدول.

٥٠- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ أُخْتِ لِعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَانَتْ أَكْبَرَ مِنْهَا، بِمَنْزِلِ حَلِيسِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ.

٥١- (٨٧٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُثَيْبٍ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ مَعْنٍ.

عَنْ بِنْتِ لِحَارَةَ^(٢) ابْنِ النُّعْمَانِ، قَالَتْ: مَا حَفِظْتُ (ق) إِلَّا مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُخَطَّبُ بِهَا كُلُّ جُمُعَةٍ^(٣)، قَالَتْ: وَكَانَ تَوَرُّنًا وَتَوَرُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدًا.^(٤)

مَنْتَةً مِنْ فِقْهِهِ^(١)، فَأَمِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ^(٢)، وَإِنْ مِنْ التَّيَّانِ سِخْرَاءً.

(١) بالجمع.

(٢) بالثناة.

(٣) قوله: «لو كنت تشفت» أي أطلت قليلاً.

(٤) قوله ﷺ: «مَنْتَةً مِنْ فِقْهِهِ» بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة أي علامة، قال الأزهري والأكثر: الميم فيها زائدة وهي مفعلة. قال المروزي: قال الأزهري غلط أبو عبيد في جعله الميم أصلية. قال القاضي عياض: قال شيخنا ابن سراج هي أصلية.

(٥) قوله ﷺ: «واقصروا الخطبة» الهمزة في واقصروا همزة وصل، وليس هذا الحديث مخالفاً للأحاديث المشهورة في الأمر بتخفيف الصلاة لقوله في الرواية الأخرى: «وكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً» لأن المراد بالحديث الذي نحن فيه أن الصلاة تكن طويلة بالنسبة إلى الخطبة لا تطويلاً يشق على المأمومين، وهي حينئذ قصد أي معتدلة والخطبة قصد بالنسبة إلى وضعها.

٤٨- (٨٧٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ ابْنِ طَرْفَةَ.

عَنْ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ، أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ^(١)، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِشْنِ الْخُطْبِ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(٢)».

قال ابن عمر: فَقَدْ غَوَى^(٣).

(١) قوله: «فقد رشد» بكسر الشين وفتحها.

(٢) قال القاضي وجماعة من العلماء: إنما أنكر عليه لتشريكه في الضمير المقتضى للتسوية وأمره بالعطف تعظيماً لله تعالى بتقديم اسمه كما قال ﷺ في الحديث الآخر: «لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان ولكن يقل ما شاء الله ثم شاء فلان» والصواب أن سبب النهي أن الخطب شأنها البسط والإيضاح واجتناب الإشارات والرموز، ولهذا ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لفهمهم، وأما قول الأوليين فيضعف بأشياء منها أن مثل هذا الضمير قد تكرر في الأحاديث الصحيحة من كلام رسول الله ﷺ، كقوله ﷺ: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما» وغيره من الأحاديث، وإنما نسي الضمير ههنا لأنه ليس خطبة وعظ وإنما هو تعليم حكم، فكلمنا قل لفظه كان أقرب إلى حفظه، بخلاف خطبة الوعظ فإنه ليس المراد حفظه وإنما يراد لإلتعاط بها.

ومما يؤيد هذا ما ثبت في سنن أبي داود بإسناد صحيح عن ابن مسعود ﷺ قال: «علمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة: الحمد لله نستعينه

وأصحابنا وغيرهم، وحكى القاضي عن بعض السلف وبعض المالكية إباحته لأن النبي ﷺ رفع يديه في خطبة الجمعة حين استسقى، وأجاب الأولون بأن هذا الرفع كان لعارض.

١٤- باب التَّحِيَّةُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ^(١)

(١) هذه الأحاديث كلها صريحة في الدلالة للمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء الحديث أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب استحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد ويكره الجلوس قبل أن يصليهما، وأنه يستحب أن يتجوز فيهما لسمع بعدهما الخطبة، وحكى هذا المذهب أيضاً عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين. قال القاضي: وقال مالك والليث وأبو حنيفة والنوري وجمهور السلف من الصحابة والتابعين لا يصليهما، وهو مروى عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وحببتهم الأمر بالإنصات للإمام، وتناولوا هذه الأحاديث أنه كان عربياً فأمره النبي ﷺ بالقيام ليراه الناس ويتصدقوا عليه، وهذا تأويل باطل يرد صريح قوله ﷺ: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما» وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل، ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً فبخالفة.

وفي هذه الأحاديث أيضاً جواز الكلام في الخطبة لحاجة، وفيها جواز للخطيب وغيره، وفيها الأمر بالمعروف والإرشاد على المصالح في كل حال وموطن، وفيها أن تحية المسجد ركعتان، وأن نوافل النهار ركعتان، وأن تحية المسجد لا تقوت بالجلوس في حق جاهل حكمها وقد أطلق أصحابنا فواتها بالجلوس، وهو محمول على العالم بأنها سنة، أما الجاهل فيتداركها على قرب لهذا الحديث، والمستنبط من هذه الأحاديث أن تحية المسجد لا تترك في أوقات النهي عن الصلاة، وأنها ذات سبب تباح في كل وقت، ويلحق بها كل ذوات الأسباب كقضاء الفائتة ونحوها، لأنها لو سقطت في حال لكان هذا الحال أولى بها فإنه مأمور باستماع الخطبة، فلما ترك لها استماع الخطبة وقطع النبي ﷺ لها الخطبة وأمره بها بعد أن قعد وكان هذا الجالس جاهلاً حكمها دل على تأكلها وأنها لا تترك محال ولا في وقت من الأوقات والله أعلم.

٥٤-(٨٧٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ ابْنُ

سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْلٍ)، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيَّنَّا النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَلَّيْتَ؟ يَا فَلَانُ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «قُمْ فَارْكَعْ». (إخرجه البخاري: ٩٣٠ و٩٣١).

٥٤-() حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَتَعَقُوبُ الدُّورِيُّ،

عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا قَالَ حَمَّادٌ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الرُّمَكْتَيْنِ.

٥٥-() وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ

(١) هو بضم الحاء المعجمة وهو غيب بن عبد الرحمن بن غيب يساف الأنصاري سبق بيانه مرات.

(٢) هو بالحاء المهملة.

(٣) قوله: «ما حفظت في إلا من في رسول الله ﷺ يخطب بها كل جمعة» قال العلماء: سبب اختيار أنهما مشتملة على البعث والموت والمواظع الشديدة والزواجر الأكيدة، وفيه دليل للقراءة في الخطبة كما سبق، وفيه استحباب قراءة أو بعضها في كل خطبة.

(٤) قولها: «وكان تنورنا وتنور رسول الله ﷺ واحداً» إشارة إلى حفظها ومعرفة بأسوال النبي ﷺ وقربها من منزله.

٥٢-() وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرِو ابْنِ حَزْمٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ سَعْدٍ^(١) ابْنِ زُرَّارَةَ.

عَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ خَارِثَةَ ابْنِ النُّعْمَانِ، قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ تَنْوَرُنَا وَتَنْوَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدًا، سَتَيْنِ أَوْ سَنَةً وَبَعْضَ سَنَةٍ، وَمَا اخَذْتُ (ق) وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ إِلَّا، عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقْرَأُهَا كُلُّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ عَلَى الْعَتِيرِ، إِذَا خَطَبَ النَّاسَ.

(١) هكذا هو في جميع النسخ سعد بن زراراة وهو الصواب، وكذا نقله القاضي عن جميع النسخ وروايات جميع شيوخهم، قال: وهو الصواب، قال: وزعم بعضهم أن صوابه أسعد وغلط في زعمه، وإنما أوقفه في الغلط اغتراره بما في كتاب الحاكم أبي عبد الله بن البيع فإنه قال: صوابه أسعد، ومنهم من قال: سعد، وحكى ما ذكره عن البخاري، والذي في تاريخ البخاري ضد ما قال فإنه قال في تاريخه سعد وقيل أسعد وهو وهم فانقلب الكلام على الحكم، وأسعد بن زراراة سيد الخزرج وأخوه هذا سعد بن زراراة جد يحيى، وعمرة أدرك الإسلام ولم يذكره كثيرون في الصحابة لأنه ذكر في المنافقين.

٥٣-(٨٧٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ رُوَيْبَةَ، قَالَ:

رَأَى بَشَرَ ابْنَ مَرْوَانَ عَلَى الْعَتِيرِ رَافِعاً يَدَيْهِ، فَقَالَ: قَبَحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ يَدِي هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الْمُسَبَّحَةِ^(١).

٥٣-() وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَرَّانَةَ، عَنْ حُصَيْنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: رَأَيْتُ بَشَرَ ابْنَ مَرْوَانَ، يَوْمَ جُمُعَةٍ، يَرْفَعُ يَدَيْهِ، فَقَالَ عُمَارَةُ ابْنُ رُوَيْبَةَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

(١) هنا فيه أن السنة أن لا يرفع اليد في الخطبة وهو قول مالك

١٥- باب حديث التعلیم فی الخطبة

٦٠- (٨٧٦) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ

ابن المُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ:

قال أبو رِفَاعَةَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، قَالَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَجُلٌ غَرِيبٌ، جَاءَ يَسْأَلُ، عَنْ دِينِهِ، لَا يَدْرِي مَا دِينُهُ^(١)، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَأَتَانِي بِكَرْسِيٍّ، حَسِبْتُ^(٢) قَوَائِمُهُ حَدِيدًا، قَالَ فَقَعَدَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي وَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ فَأَتَمَّ آخِرَهَا.

(١) وقوله: «رجل غريب يسأل عن دينه لا يدري ما دينه» فيه استحباب تلطف السائل في عبارته وسؤاله العالم، وفيه تواضع النبي ﷺ ورفقه بالمسلمين وشقيقته عليهم وخفض جناحه لهم، وفيه المبادرة إلى جواب المستفتي وتقديم أهم الأمور فأهمها، ولعله كان سأل عن الإيمان وقواعده المهمة، وقد اتفق العلماء على أن من جاء يسأل عن الإيمان وكيفية الدخول في الإسلام وجب إجابته وتعليمه على الفور، وقعوده ﷺ على الكرسي لسمع الباقون كلامه ويروا شخصه الكريم، ويقال كرسى بضم الكاف وكسرهما والضم أشهر، ويحتمل أن هذه الخطبة التي كان النبي ﷺ فيها خطبة أمر غير الجمعة ولهذا قطعها بهذا الفصل الطويل، ويحتمل أنها كانت الجمعة واستأنفها، ويحتمل أنه لم يحصل فصل طويل، ويحتمل أن كلامه لهذا الغريب كان متعلقاً بالخطبة فيكون منها ولا يضر المشي في أثنائها.

(٢) هكذا هو في جميع النسخ حسبت، ورواه ابن أبي خيثمة في غير صحيح مسلم خلت بكسر الخاء وسكون اللام وهو بمعنى حسبت، قال القاضي: ووقع في نسخة ابن الخلاء خشب بالخاء والشين المعجمين، وفي كتاب ابن قتيبة خلب بضم الخاء وآخره باء موحدة وفسره بالليف وكلاهما تصحيف، والصواب حسبت بمعنى ظننت كما هو في نسخ مسلم وغيره من الكتب المعتمدة.

١٦- باب ما يُقرأ في صلاة الجمعة

٦١- (٨٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ،

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (وَهُوَ ابْنُ هِلَالٍ)، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ:

اسْتَخْلَفَ مَرْوَانَ ابْنُ هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى لَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ الْجُمُعَةَ، فَقَرَأَ بَعْدَ سُورَةِ الْجُمُعَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ، قَالَ: فَأَذْرَكْتُ ابْنَ هُرَيْرَةَ حِينَ انْصَرَفَ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ قَرَأْتَ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يقرأ بهما بالكوفة، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي سَمِعْتُ

إِبْرَاهِيمَ، (قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ)، عَنْ عَمْرٍو..

سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتُ». قَالَ: لَا. قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ».

وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةُ قَالَ: «صَلِّ رُكْعَتَيْنِ».

٥٦- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَخْطُبُ. فَقَالَ لَهُ: «ارْكَعْتَ رُكْعَتَيْنِ؟» قَالَ: لَا. فَقَالَ: «ارْكَعْ»..

٥٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ فَقَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ، فَلْيَصِلْ رُكْعَتَيْنِ». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ١١٦٦).

٥٨- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ. عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: «جَاءَ سُلَيْكُ الْغَطَفَانِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدٌ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَعَدَ سُلَيْكُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ارْكَعْتَ رُكْعَتَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «قُمْ فَأَرْكَعْهُمَا».

٥٩- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ عِيسَى ابْنِ يُونُسَ.

قال ابن خشرم: أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ سُلَيْكُ الْغَطَفَانِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَجَلَسَ فَقَالَ لَهُ: «يَا سُلَيْكُ! قُمْ فَأَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ، وَتَجَوِّزْ فِيهِمَا». ثُمَّ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ، وَلْيَتَجَوِّزْ فِيهِمَا». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «إِجْرَاءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ» ١٦١).

رسول الله ﷺ يقرأ بهما يوم الجمعة^(١)

شيء يقرأ رسول الله ﷺ يوم الجمعة سيؤى سورة الجمعة؟
فقال: كان يقرأ: هل أتاك.

١٧- باب ما يقرأ في يوم الجمعة

٦٤- (٨٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ
ابْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُسْلِمِ
الْبَطِينِ^(١)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يقرأ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ،
يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَلَمْ تَنْزِيلُ السُّجْدَةِ، وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ
مِنَ الدَّهْرِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يقرأ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، سُورَةَ
الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ.

(١) قوله: «عن غول عن مسلم البطين» أما غول فبضم الميم وفتح
الحاء المعجمة والواو المشددة هذا هو المشهور الأصوب. وحكى صاحب
المطالع هذا عن الجمهور قال: وضبطه بعضهم بكسر الميم وإسكان الحاء،
وأما البطين فبفتح الباء وكسر الطاء.

٦٤- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو
كَرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا، عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٦٤- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. فِي
الصَّلَاةَيْنِ كِلَاهُمَا، كَمَا قَالَ سُفْيَانُ.

٦٥- (٨٨٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ
سُفْيَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يقرأ فِي الْفَجْرِ،
يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَلَمْ تَنْزِيلُ، وَهَلْ أَتَى. (إعرابه البصري: ٨٩١ و ١٠٦٨).

٦٦- () حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ
إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يقرأ فِي الصُّبْحِ، يَوْمَ
الْجُمُعَةِ ب (أَلَمْ تَنْزِيلُ)، فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ: (هَلْ
أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً)^(١)

(١) فيه دليل للمذهب ومذهب موافقنا في استحبابهما في صبح
الجمعة، وأنه لا تكره قراءة آية السجدة في الصلاة ولا السجود ذكر مالك
وآخرون ذلك، وهم عجوجون بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة المروية
من طرق عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم.

(١) فيه استحباب قراءتهما بكاملهما فيهما وهو مذهبنا ومذهب
آخريين. قال العلماء: والحكمة في قراءة الجمعة استمالها على وجوب
الجمعة وغير ذلك من أحكامها وغير ذلك مما فيها من القواعد، والحث
على التوكل والذكر وغير ذلك، وقراءة سورة المنافقين لتوبيخ حاضريها
منهم وتوبيههم على التوبة، وغير ذلك مما فيها من القواعد لأنهم ما كانوا
يجمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها.

٦١- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ،
قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَاوَزِي) كِلَاهُمَا،
عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ:
اسْتَحْلَفَ مَرْوَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ، بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ حَاتِمٍ: فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ فِي السُّجْدَةِ
الْأُولَى، وَفِي الْآخِرَةِ: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ.

وَرِوَايَةُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلُ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ.

٦٢- (٨٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي
شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ
الْمُشْتَرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ مَوْلَى النَّعْمَانِ ابْنِ
بَشِيرٍ.

عَنِ النَّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأ، فِي
الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ، بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَهَلْ أَتَاكَ
حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ^(١).

قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ، فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، يقرأ
بِهِمَا أَيْضًا فِي الصَّلَاتَيْنِ.

(١) فيه استحباب القراءة فيهما بهما. وفي الحديث الآخر القراءة في
العید بقاف واقتربت وكلاهما صحيح، فكان ﷺ في وقت يقرأ في الجمعة
الجمعة والمنافقين، وفي وقت سبح وهل أتاك، وفي وقت يقرأ في العید قاف
واقتربت، وفي وقت سبح وهل أتاك.

٦٢- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ
إِسْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْمُشْتَرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٦٣- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ،
عَنْ ضَمْرَةَ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

كَتَبَ الضُّحَّاكُ ابْنُ قَيْسٍ إِلَى النَّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ: يُسْأَلُهُ أَيُّ

١٨- باب الصلاة بعد الجمعة^(١)

(٧٢٩).

٧١- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ وَصَفَ تَطَوُّعَ صَلَاةِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ،
فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، قَالَ يَحْيَى: أَظَنِّي قَرَأْتُ فَيُصَلِّي أَوْ
الْبَيْتِ. ^(١)

(١) قوله: «قال يحيى أظنني قرأت فيصلي أو البنية» معناه أظن أنني
قرأت على مالك في روايتي عنه فيصلي أو أجزم بذلك، فحاصله أنه قال
أظن هذه اللفظة أو أجزم بها.

٧٢- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ

وَأَبْنُ عُثَيْمٍ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُو، عَنْ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ
رَكْعَتَيْنِ. [إخرجه البخاري: ٩٣٧، ١١٦٥].

٧٣- (٨٨٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُو

عَنْ، ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ عَطَاءٍ ابْنُ أَبِي
الْخَوَّارِ. ^(١)

أَنْ نَافِعَ ابْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ، ابْنِ أَخِي نُسَيْرٍ،
يَسْأَلُهُ، عَنْ شَيْءٍ رَأَاهُ مِنْهُ مُعَاوِيَةُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: نَعَمْ،
صَلَّيْتُ مَعَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَقْصُورَةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي
مَقَامِي، فَصَلَّيْتُ، فَلَمَّا دَخَلَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: لَا تَعُدْ لِمَا
فَعَلْتَ، إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلِّمَ أَوْ
تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ، أَنْ لَا تَوْصَلَ صَلَاةَ
بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلِّمَ أَوْ تَخْرُجَ. ^(٢)

(١) قوله: «ابن أبي الخوار» هو بضم الخاء المعجمة.

(٢) فيه دليل لما قاله أصحابنا أن النافلة الراتبية وغيرها يستحب أن
يتحول لها عن موضع الفريضة إلى موضع آخر وأفضله التحول إلى بيته،
وإلا فموضع آخر من المسجد أو غيره لكثره مواضع سجوده، ولتفصل
صورة النافلة عن صورة الفريضة. وقوله: «حتى تتكلم» دليل على أن
الفصل بينهما يحصل بالكلام أيضاً ولكن بالانتقال أفضل لما ذكرناه والله
أعلم.

٧٣- () وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ

(١) قوله ﷺ: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً». وفي
رواية: «إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً». وفي رواية: «من كان منكم
مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً». وفي رواية: «أنه ﷺ كان يصلي بعدها
ركعتين» في هذه الأحاديث استحباب سنة الجمعة بعدها والحث عليها، وأن
أقلها ركعتان وأكملها أربع، فبه ﷺ بقوله: «إذا صلى أحدكم بعد الجمعة
فليصل بعدها أربع» على الحث عليها فإني بصيغة الأمر، وبه بقوله ﷺ:
«من كان منكم مصلياً» على أنها سنة ليست واجبة، وذكر الأربع
لتفضيلتها، وفعل الركعتين في أوقات يائناً لأن أقلها ركعتان، ومعلوم أنه ﷺ
كان يصلي في أكثر الأوقات أربعاً لأنه أمرنا بهن وحثنا عليهن وهو أرغب
في الخبر وأحرص عليه وأولى به.

٦٧- (٨٨١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْ
أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعاً».

٦٨- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِدُ،
قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ بَعْدَ
الْجُمُعَةِ فَصَلُّوا أَرْبَعاً زَادَ عُمَرُو فِي رَوَاتِيهِ: قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ:
قَالَ سُهَيْلٌ: فَإِنْ عَجَلَ بِكَ شَيْءٌ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ،
وَرَكْعَتَيْنِ إِذَا رَجَعْتَ».

٦٩- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، (ح).

وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ
سُفْيَانَ.

كِلَاهُمَا، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ
مُصَلِّياً بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعاً». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ
جَرِيرٍ: «مِنْكُمْ».

٧٠- (٨٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ،

قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ، إِذَا صَلَّي الْجُمُعَةَ، أَنْصَرَفَ فَسَجَدَ
مَسْجِدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْنَعُ
ذَلِكَ. [إخرجه البخاري: ٩٣٧ و ١١٧٢ و ١١٨٠. تقدم بطوله عند مسلم برقم:

	٥٧٣	٧- كتاب الجمعة ١٨- باب الصلاة بعد الجمعة	ح ٨٨٣
--	-----	--	-------

مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ، أَنَّ نَافِعَ ابْنَ جَبْرِ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ ابْنِ يَزِيدَ، ابْنِ أَخْتِ نَعْمٍ، وَمَسَاقِ الْحَدِيثِ بِعَثَلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا سَلِمَ قُمْتُ فِي مَقَامِي، وَلَمْ يَذْكُرْ: الْإِيمَانُ.